دور نمط الملكية في تفسير علاقة درجة تركز سوق خدمات المراجعة بجودة التقارير المالية بالتطبيق على قطاع البنوك المصرية

د/ أحمد سليم محمد
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة عين شمس
dr.ahmedsaleem@bus.asu.edu.eg

الملخص

تهدف الدراسة إلى الوصول لدليل تطبيقي حول دور نمط ملكية البنوك في تفسير علاقة تركز خدمات سوق المراجعة في مكاتب المراجعة الكبرى بمدى تحقق جودة التقارير المالية المنشورة للبنوك المصرية، وذلك فضلاً عن محاولة الوصول إلى نموذج كمي يفسر مشكلة الدراسة.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم بناء نموذج الدراسة التطبيقية باستخدام ثلاثة متغيرات مستقلة تمثل تركز سوق المراجعة ومتغير تابع يمثل جودة التقارير المالية وستة متغيرات رقابية، وتم إجراء الاختبارات الإحصائية بالاعتماد على عينة عشوائية من البنوك المصرية بلغت (22) بنك بأنماط ملكية مختلفة بإجمالي (180) مشاهدة خلال سلسلة زمنية من 2010 إلى 2019، حيث تم استخدام كل من مصفوفة الارتباط بيرسون والانحدار الخطي المتعدد في اختبار فروض الدراسة.

توصلت الدراسة التطبيقية إلى حدوث ظاهرة تركز السوق في قطاع البنوك بنسبة 77% لصالح مكاتب المراجعة ذات الانتماء الدولي وبنسبة 47% لصالح المكاتب الكبرى BIG4 فقط مع تركز الظاهرة في البنوك الخاصة، كما توصلت الدراسة إلى رفض كل من الفرض الأول والثاني، حيث أوضحت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة وتأثير معنوي إيجابي لتركز سوق المراجعة على تحقق جودة التقارير المالية للبنوك المصرية على اختلاف نمط ملكيتها، كما توصلت الدراسة لدليل تطبيقي يثبت أن التقارير المالية للبنوك الخاصة في ظل تركز السوق تحقق نفس مستوى الجودة بالبنوك العامة.

المصطلحات الأساسية: تركز سوق خدمات المراجعة وجودة التقارير المالية ونمط ملكية البنوك

The role of Ownership in explaining the Relationship Between Audit Market Concentration Degree and Financial Reports Quality – An Empirical Study on Egyptian Banks Sector

Dr. Ahmed Selim Mohamed
Associate Professor, Department of Accounting
Faculty of Business Ain-Shams University
dr.ahmedsaleem@bus.asu.edu.eg

Abstract

The main Objective of This Study is to Provide an Empirical Evidence About the role of Ownership type in explaining the Relationship Between Audit Market Concentration Degree in Big4 Firms and Financial Reports Quality of Egyptian Banks, the study also Aims to Provide A quantitative model to explain the study problem.

To Achieve the Study Objectives, the Study Uses an Empirical Method to Build Study Models Using Three Independent Variables Representing Audit Market Concentration and use an Dependent Variable Representing Financial Reports Quality and Six Control Variables, The study's Random Sample Includes (22) Banks with (180) Observations for the Period (2010-2019), the Study use Pearson's Correlation Matrix and Multiple linear regression to Test Study Hypothesis.

The applied study found a phenomenon of Audit Market Concentration in banking sector with 77% in audit Firms with international affiliation and 47% in Big4 Firms and the phenomenon concentrated in private banks, the study also Reject the first and second hypothesis, the Results of Statistics Analysis Shows That There an Positive Significant Relationship and Positive Significant Impact Between Audit Market Concentration and Financial Reports Quality of Egyptian Banks in all Ownership type, Finally the Study Provide an Empirical Evidence proves that the financial reports of private banks achieve the same Financial Reports Quality of public Banks

Keywords: Audit Market Concentration, Financial Reports Quality and Ownership type in Banks.

المقدمة

يحظى قطاع البنوك بالعديد من الخصائص المتفردة عن باقي القطاعات الاقتصادية وذلك لما لهذا القطاع من تأثير مباشر على الاقتصاد الكلي للدول وحركة الاستثمار والتمويل داخلها ومن ثم كان لتأدية خدمات المراجعة الخارجية طبيعة مختلفة عن باقي القطاعات، فقد حرص العديد من الدول على إلزام كافة البنوك بتطبيق المراجعة المشتركة الإلزامية، وفي سياق متصل فقد ألزم قانون البنك المركزي المصري (قانون رقم 88، 2003، المادة 83) كافة البنوك العاملة في مصر بالاعتماد على أكثر من مراقب حسابات لمراجعة التقارير المالية الختامية للبنك، حيث تقوم إدارة البنك الخاضع للمراجعة بعرض ترشيحهم على المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية العادية سنوياً من بين المراقبين المقيدين في سجل خاص بالبنك المركزي.

ويلتزم مراقبي حسابات البنك بالاشتراك في تقديم راي يفيد بمدى التزام إدارة البنك الخاضع للمراجعة بتعليمات البنك المركزي حول إعداد التقارير والحسابات الختامية بجانب الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة المحلية مما يضيف عبء على مراقبي الحسابات أثناء تأدية عملهم وهو ما ينعكس على قيمة أتعاب المراجعة والتي يتم توزيعها بين مراقبي الحسابات المشتركين في عملية المراجعة وفقاً لحجم أعمال كل منهم.

وتلعب مكاتب المراجعة الكبرى BIG4 دوراً محورياً في مهنة المراجعة بالقدر الذي جعلها ليس فقط تستحوذ على اهتمام الكثير من الدراسات العلمية (Carrera, V., Trombetta, M 2018) بل أيضا بالاستحواذ على حصة سوقية كبيرة في العديد من دول العالم وذلك لأسباب عدة وهو ما يطلق عليه مصطلح ظاهرة تركز سوق خدمات المراجعة، حيث تحظى هذه الظاهرة بكثير من اهتمام الباحثين وممارسي مهنة المراجعة وأيضا التنظيمات المهنية العالمية كأحد العوامل المؤثرة في جودة الأداء المهني لمراقب الحسابات.

وبالحديث عن مدى حدوث ظاهرة تركز السوق في مصر يتضح أنه على الرغم من تطبيق البنوك المصرية للمراجعة المشتركة والتي يُعتقد أنها تحد من هذه

الظاهرة إلا أن خصائص طبيعة السوق المصري قد تساعد في جعلها بيئة خصبة لحدوثها، حيث يعد السوق المصري من الأسواق الناشئة والذي تشير العديد من الدراسات(Anis, 2014; Elbayoumi 2019; Awadallah et al 2019) إلى أنه يتصف بضعف الامتثال للعديد من قواعد الحوكمة بجانب استحواذ الشركات العائلية على قدر كبير من الاقتصاد ومن ثم قلة عدد الشركات العامة والخاصة المقيدة فضلاً عن وجود بيئة غير تنافسية وضعف أليات حماية المستثمرين وتراجع في الامتثال لكثير من القوانين والقواعد المنظمة لعمل كل من الشركات ومكاتب المراجعة على حد سواء.

ونتيجة لما سبق يُتوقع وجود ظاهرة تركز خدمات المراجعة في قطاع البنوك تحديداً لصالح مكاتب المراجعة الكبرى (BIG4) وذلك على حساب باقي المكاتب المهنية العاملة في مصر، وهو ما يدعو الباحث إلى التساؤل حول طبيعة العلاقة والأثر المحتمل لتركز سوق خدمات المراجعة في قطاع البنوك المصرية على أداء مراقبي الحسابات خلال تأدية مهام عملية المراجعة ومن ثم قدرتهم في الحد من استخدام الإدارة العليا بالبنوك للأنواع المختلفة من إدارة الأرباح مع الأخذ في الاعتبار دور اختلاف نمط ملكية البنك في تفسير هذه العلاقة.

وتعد الدراسة الحالية استكمالا للجهود البحثية التي بذلت في عدة دراسات سابقة والتي أشارت إلى وجوب دراسة وتحليل كافة المتغيرات التي يعتقد أنها ذات تأثير على مصداقية وجودة التقارير المالية التي تصدرها البنوك خاصة في ظل ما يمثله قطاع البنوك من أهمية كبيرة كأحد أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية للمتغيرات المحلية والدولية وتأثيرا على الاقتصاد الكلي (حنان محمد 2015).

1- مشكلة الدراسة

تحكم سوق خدمات المراجعة عدة قواعد منها قاعدة أن كبار العملاء يذهبون إلى المكاتب الكبرى Big Clients go to Big Auditors وهو ما قد ينسحب بالطبع على عملاء البنوك، وهو ما أشارت إليه دراسة (عبده محمد 2012) من أن غالبية تقارير المراجعة السنوية عن البنوك المصرية بصفة عامة تعد بواسطة مكاتب المراجعة الكبرى خلال فترة الدراسة مع نسبة أقل للمكاتب المتوسطة

ودون المكاتب الصغيرة، ولعل ما يفسر هذه النتائج ما تقتضيه خصوصية طبيعة قطاع البنوك والتي تتطلب قدراً كبيراً من الخبرة والتخصص الصناعي لدى مراقبي الحسابات وهو ما تمتاز به مكاتب المراجعة الكبرى.

ويري الباحث أن علاقة تركز السوق بجودة التقارير المالية تتطلب إضافة أبعاد أخرى قد تعمق من تفهم هذه العلاقة مثل بعد اختلاف نمط الملكية، حيث يتساءل الباحث عن حقيقة دور الملكية العامة في تحقق جودة التقارير المالية للبنوك في ظل تركز سوق المراجعة؟، فهل يمكن القول أن الملكية العامة انعكست إيجابا على الأداء المالي والإداري للإدارة العليا بالبنوك المصرية؟ ولاسيما اتباع حزمة من الممارسات التي من شأنها تحسين جودة تقاريرها المالية وتجنب الأثر السلبي المحتمل لتركز المراجعة في المكاتب الكبرى وذلك مقارنة بالبنوك الخاصة والمختلطة وهو ما قد يدعم بجانب اعتبارات أخرى من استمرار توجه الدولة في تملك عدد من البنوك المصرية والمشاركة في ملكية بعضها، وفي ذات السياق ينبغي طرح تساءل عن مدى قدرة البنوك الخاصة على تحقيق نفس مستوى الجودة؟

وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي:

ما هو دور اختلاف نمط الملكية في تفسير طبيعة واتجاه العلاقة بين درجة تركز سوق خدمات المراجعة وبين جودة التقارير المالية عند التطبيق على قطاع البنوك المصرية؟

2- أهداف وأهمية الدراسة

1/2 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تناول علاقة تركز سوق خدمات المراجعة بتحقق جودة التقارير المالية بالبنوك وذلك كهدف أساسي ينقسم إلى الأهداف الفرعية التالية:

1- دراسة طبيعة ملكية البنوك العاملة في مصر ودرجة تركز خدمات سوق المراجعة الخارجية.

2- دراسة طبيعة واتجاه العلاقة بين تركز خدمات المراجعة وبين جودة التقارير المالية التي تصدرها البنوك المصرية.

3- وضع نموذج مقترح لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة.

2/2 أهمية الدراسة

1/2/2 الأهمية العلمية

1- تكمن الأهمية العلمية للدراسة من أهمية المشكلة التي تطرحها، حيث تسعى الدراسة الحالية التي تسليط الضوء على أحد أهم العوامل تأثيرا على جودة التقارير المالية وهي ظاهرة تركز السوق في مكاتب المراجعة الكبرى والمرتبطة بجودة الأداء المهني لمراقب الحسابات.

2- تتمثل أهمية الدراسة العلمية في تناول مجموعة متشابكة من العلاقات ذات التأثيرات المختلفة لمحاولة إيجاد توصيف دقيق لطبيعة جودة التقارير المالية التي تصدرها البنوك المصرية على اختلاف طبيعة ملكيتها.

2/2/2 الأهمية العملية

1- تنبع الأهمية العملية للدراسة في محاولة زيادة تفهم القائمين على صنع السياسات النقدية والمالية فيما يتعلق بالعوامل ذات التأثير على جودة التقارير المالية للبنوك ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية هذه الصناعة ذات الحساسية الكبيرة تجاه المتغيرات الدولية والمحلية والتأثير المباشر على الاقتصاد الكلي.

2- تكمن أهمية الدراسة العملية في الدور الذي تؤديه مكاتب المراجعة في سوق خدمات المراجعة خاصة في قطاع البنوك من خلال منح الثقة في التقارير المالية للبنوك بما يساهم في استقرار الاقتصاد واستقرار السياسة النقدية للدولة.

3- تنبع الأهمية العملية للدراسة من استهداف تقييم مدى تحقق جودة التقارير المالية بالبنوك ودراسة العوامل التي تحد من تحققها وذات الصلة بمراقب الحسابات واقتراح نموج لتفسير العلاقة والتنبؤ بها.

3- خطة الدراسة

تستهدف الدراسة في الإطار النظري تناول النقاط التالية:

1. مفهوم تركز سوق خدمات المراجعة
2. صور تركز سوق خدمات المراجعة
3. الآثار المهنية لتركز سوق خدمات المراجعة
4. آليات للحد من ظاهرة تركز سوق خدمات المراجعة
5. علاقة تركز سوق خدمات المراجعة في البنوك بجودة الأرباح
6. نمط الملكية وعلاقة تركز سوق خدمات المراجعة بجودة الأرباح

4- الإطار النظري

1/4 مفهوم تركز سوق خدمات المراجعة

يقصد بتركز سوق خدمات المراجعة أن يستحوذ عدد محدود من مكاتب المراجعة على الحصة الأكبر من السوق في كل أو بعض القطاعات الاقتصادية، وتحدث هذه الظاهرة لعدة أسباب منها الإمكانيات المادية والبشرية والتكنولوجية التي تمتلكها بعض مكاتب المراجعة بجانب التخصص الصناعي وغيرها من الإمكانيات وهو ما تمتاز به في واقع التطبيق العملي مكاتب المراجعة ذات الانتماء الدولي ومنها المكاتب الكبرى BIG4 وهي بذلك تقدم نفسها لمجتمع الأعمال كمؤسسة متكاملة احترافية قادرة على تقديم كافة الخدمات المهنية التي تحتاجها الشركات وليس فقط خدمات مراجعة القوائم المالية.

2/4 صور تركز سوق خدمات المراجعة

يأخذ تركز سوق خدمات المراجعة عدة صور وذلك على النحو التالي:

1) تركز حجم الأعمال: وفيه يستحوذ عدد محدود من المكاتب على أكبر عدد من عقود خدمات المراجعة (Kermiche and Piot 2018).
2) تركز كبار العملاء: حيث تستحوذ عدد محدود من المكاتب على أكبر عدد من كبار العملاء في السوق(Indyk 2019) .

3) تركز الإيرادات: وهو نتيجة لتركز كبار العملاء حيث يستحوذ عدد محدود من المكاتب على أعلى أتعاب لخدمات المراجعة في السوق مقارنة بباقي المكاتب (Beattie, Goodacre et al 2003).
4) تركز القطاع الاقتصادي: وفيه يستحوذ عدد محدود من مكاتب المراجعة على قطاع اقتصادي أو أكثر في السوق (Rodriguez, p et al 2017) مما يجعلها ذات ميزة نسبية عن باقي المكاتب وهي التخصص الصناعي.

وفي ذات السياق فقد تجتمع كل أو بعض هذه الصور في سوق واحد، إلا أنه في ظل عدم وجود آليات حكومية واضحة لتنظيم السوق فإن مكاتب المراجعة ذات الانتماء الدولي وخاصة المكاتب الكبرى قد تستحوذ على خدمات المراجعة بكافة الصور وقد تنجح بعض الجهود الحكومية في الحد من إحدى صور الاستحواذ لكن مع صعوبة القضاء على هذه الظاهرة بشكل نهائي وفق ما توضحه العديد من التجارب الدولية في هذا الصدد وكما هو موضح في الأجزاء التالية من الدراسة.

3/4 الآثار المهنية لتركز سوق خدمات المراجعة

دأبت العديد من البحوث التطبيقية إلى الإشارة إلى هذه الظاهرة خاصة في استحواذ مكاتب المراجعة الكبرى BIG4 دون غيرها من المكاتب، وفي هذا الصدد يرى الباحث أن استحواذ المكاتب الكبرى بجانب المكاتب المتوسطة ذات الانتماء الدولي يعطي صورة مختلفة، فقد تستحوذ المكاتب الأربعة في قطاع محدد على نسبة متوسطة لا تشير إلى استحواذ مؤثر بالسوق لكن بالأخذ في الاعتبار باقي المكاتب ذات الانتماء الدولي مقارنة بالمكاتب المحلية نري احتمالية تركز سوق خدمات المراجعة في المكاتب الأجنبية بصفة عامة على حساب المكاتب المحلية، وتتركز هذه المشكلة في العديد من البلدان الأجنبية والعربية ذات الأسواق المتقدمة والناشئة أيضا ومنها مصر.

وفي سياق التطبيق في البلدان ذات الأسواق المتقدمة فقد أشارت دراسة (Carson, Redmayne et al 2014) إلى التركيز الشديد في سوق خدمات المراجعة بأستراليا كما أنه سوق شديد التجزئة بين مكاتب المراجعة الكبرى لكن مع ملاحظة أن درجة تركيز السوق في انخفاض مستمر خلال السنوات الأخيرة، وفيما

يتعلق بدول الاتحاد الأوربي فقد ساهمت الوثيقة الخضراء التي أصدرتها الاتحاد الأوربي (EC 2010) في أن تحظي هذه الظاهرة بمزيد من اهتمام صانعي السياسات وممارسي المهنة بدول الاتحاد الأوروبي بعد فترات من معاناة أسواق هذه الدول والشركات العاملة من أثار سلبية عديدة ناجمة عن تفشي هذه الظاهرة (Schaen and Maijoor 1997; Bigus and Zimmermann 2008)

وقد حثت الوثيقة الدول الأعضاء على أن تُلزم شركاتها بتطبيق المراجعة المشتركة مع التوصية باختيار المراجع الثاني من المكاتب المتوسطة أو المكاتب بخلاف المكاتب الكبرى N-BIG 4، وفي دراسة لاحقة على إصدار الوثيقة (Velte and Stiglbauer 2012) شملت الدول الأعضاء وغير الأعضاء تبين أن ما نادت به الوثيقة مازال لم يحدث أثراً إيجابياً في جودة الأرباح كما كان متوقعاً وإنما فقط زادت أتعاب المراجعة.

وفي ذات السياق فقد اتخذت فرنسا بعد إصدار الوثيقة مجموعة من الإجراءات لمواجهة تركز سوق المراجعة، مما جعلها مؤخراً من أقل الأسواق تركزا مقارنة بباقي أسواق دول الاتحاد الأوربي وذلك من حيث حجم أعمال مكاتب المراجعة لكن لم تمنع هذه الإجراءات تركز الإيرادات في مكاتب المراجعة الكبرى (Nathalie and Schatt 2006; Kermiche and Piot 2018)، وهو ما تحقق أيضا في بريطانيا (Beattie, Goodacre et al 2003) حيث استحوذت مكاتب المراجعة الكبرى على 96% من أتعاب المراجعة، وفي دراسة مماثلة بكرواتيا (Mališ and Brozović 2015) تبين حدوث الظاهرة لكنها في تراجع مستمر في السنوات الأخيرة، وفي سلوفينيا تقترب نسبة التركز من 60% لمكاتب المراجعة الكبرى(Groff and Salihović 2016).

وبالنسبة للدول ذات الأسواق الناشئة فقد أكدت دراسة في نيجيريا (Chukwunedu 2013) إلى توغل هذه الظاهرة لتصل درجة التركز في المكاتب الكبرى إلى 56% في حين تصل إلى 70% لدي المكاتب ذات الانتماء الدولي بصفة عامة وفي دراسة لاحقة في نيجيريا أيضا (EGUASA 2017) توصلت إلى أن النسبة أصبحت 64% في المكاتب الكبرى، كما تشير دراسة طبقت في

ماليزيا (Ishak, Mansor et al 2013) إلى وصول نسبة تركز السوق في مكاتب المراجعة الكبرى إلى 72% دون تركزها في قطاعات اقتصادية معينة حيث يغلب على هذه المكاتب حصولها على 10% من عقود أربعة قطاعات مختلفة وذلك بسبب صغر حجم السوق، وفي دراسة أخرى طبقت على السوق السعودي (هبة عبد القادر وحسام عبد المحسن 2012) توصلت إلى حدوث هذه الظاهرة، وأكدت على ذلك دراسة لاحقة (أحمد عبد القادر 2015) حيث قامت بقياس درجة التركز عند 71%، كما توصلت دراسة طبقت في الأردن (ربا سليمان 2016) إلى حدوث الظاهرة بنسبة قدرها 95% في مجمل القطاعات الاقتصادية وبالنسبة لقطاع البنوك فقد استحوذ أحد المكاتب الكبرى على غالبية عقود المراجعة دون غيره من المكاتب.

وبالنسبة للتطبيق في مصر فقد أشارت دراسة (هشام فاروق 2008) إلى حدوث هذه الظاهرة بحيث تستحوذ مكاتب المراجعة الكبرى على خدمات المراجعة بصورة تكاد تكون منظمة فيما يشبه بتوزيع السوق فيما بينهم حسب التخصص الصناعي، حيث تسيطر مكتبان على نصف عقود مراجعة قطاع البنوك المصرية كما تسيطر مكاتب محددة على قطاعات محددة وتسيطر المكاتب الكبرى الأخرى على باقي القطاعات، ثم تلت هذه الدراسة عدة دراسات حديثة أكدت على استمرار الظاهرة حيث أكدت دراسة (عباس احمد 2017) علي حدوث الظاهرة كما أن سوق خدمات المراجعة المصري في مجمل قطاعاته ينطوي على احتكار قلة قوي ومن ثم فهو سوق منافسة غير فعال.

ومن ثم قد يُحدث زيادة درجة تركز سوق خدمات المراجعة عدة اختلالات في سوق المهنة كخروج بعض المكاتب المحلية من السوق لضعف قدرتها على المنافسة (Van Raak, J et al 2019) وهو ما قد يبرر لجوء بعض المكاتب المحلية إلى الشراكات الدولية لتدعمهما في المنافسة مع المكاتب الكبرى، كما قد يحدث أثرا على أتعاب المراجعة، فقد يؤدي الاستحواذ إلى تغيير سياسة تحديد الأتعاب للسيطرة على السوق بسبب القوة التفاوضية للمكاتب الكبرى أو بسبب قلة عدد الشركات المقيدة أو صغر حجمها أو بسبب ضعف النظم الرقابية في بعض البلدان (Choi, Kim et al 2017: EGUASA 2017: Eshleman 2013)،

وذلك بخلاف سيطرة هذه المكاتب على رئاسة وعضوية المنظمات المهنية المعنية بالترخيص لمزاولة المهنة والمعنية أيضا بالمشاركة في صياغة ومناقشة المعايير المهنية والتشريعات المنظمة للمهنة والتي من المحتمل أن يغلب عليها تعظيم مصالح هذه المكاتب على حساب باقي المكاتب بالسوق.

4/4 آليات للحد من ظاهرة تركز سوق خدمات المراجعة

ساهم العديد من التنظيمات المهنية العالمية في الحد من الآثار السلبية المحتملة لظاهرة تركز السوق من خلال اقتراح مجموعة من الآليات يمكن من خلالها إعادة الانضباط إلى مهنة المراجعة، ويعد كل من التغيير الإلزامي والمراجعة المشتركة أحد أشهر الآليات التي طبقت في هذا الصدد وذلك على النحو التالي:

1/4/4 التغيير الإلزامي لمراقب الحسابات وظاهرة تركز السوق

يهدف التغيير الإلزامي لمراقب الحسابات إلى إيجاد حالة من التدخل الرسمي لضبط مهنة المراجعة (Rodriguez, p et al 2017) من خلال إعطاء فرصة أكبر لمستخدمي القوائم المالية في الحصول على مزيد من الثقة في التقارير المالية من عدة مراقبين حسابات، كما يهدف إلى منح فرصة أكبر للمكاتب المتوسطة والصغيرة لتحصل على حصة مقبولة في السوق بجانب المكاتب الكبرى ومن ثم يتوقع أن يحدث التغيير الإلزامي تغييراً واضحا في درجة تركز السوق.

وفي سياق متصل يوجد تعارض في العديد من البحوث التطبيقية عن طبيعة الأثر الذي قد يُحدثه التغيير الإلزامي لمراقب الحسابات، حيث تشير بعض الآراء (Chukwunedu 2013) إلى أن تطبيق التغيير الإلزامي لمراقبي الحسابات بنيجيريا ساعد في الحد من هذه الظاهرة، كما أنه عند التطبيق في السوق الأمريكي (DE GROOT,E 2018) أحدث تغيرات ديناميكية كارتفاع درجة عدم استقرار الحصص السوقية لمكاتب المراجعة الكبرى وخلق أجواء إيجابية من المنافسة وتحسن ملحوظ في جودة الأداء المهني لمراقبي الحسابات، وهو ما أكدت عليه دراسة مماثلة في الشركات السعودية (نبيل ياسين، احمد حامد 2018).

وفي مقابل الآراء السابقة تؤيد عدة دراسات وجهة نظر مخالفة، حيث توصلت دراسة (Narayanaswam, R. and Raghunandan, K 2019)

طبقت على الشركات الهندية إلى أنه لا يوجد تأثير لتغيير مراقب الحسابات على جودة المراجعة أو تكلفة المراجعة وتحسين التنافسية وذلك بسبب غياب الرقابة الحكومية على مكاتب المراجعة الكبرى والتي تستحوذ على السوق، وفي دراسة مماثلة في جنوب إفريقيا (Harber, M., & Marx, B 2019) تبين عدم جدوى التغيير الإلزامي في الحد من تركز السوق بل قد تزيد من التركز القطاعي لخدمات مراجعة الشركات المقيدة لصالح المكاتب الكبرى.

وفي ذات السياق فقد أوضحت نتائج دراسة حديثة طبقت في بولندا (Indyk 2019) على أنه بالرغم من تطبيق التغيير الإلزامي فإن الشركات خاصة الكبيرة حين تنهي التعاقد مع مكتب مراجعة كبير فغالباً ما تختار مكتب أخر من المكاتب الأربعة الكبرى والتي لديها قدرة تفاوضية عالية خلال فترة التعاقد تجعل إجراء تغيير مراقب الحسابات في صالحها وليس العكس.

وجدير بالذكر أن قطاع البنوك يخضع مثل غيره من القطاعات لتطبيق التغيير الإلزامي في الدول التي تتبنى هذه الآلية، وبالحديث عن واقع التطبيق في مصر نجد أن قانون البنك المركزي وتعديلاته اللاحقة لم يتعرض لإجراءات تغيير مراقب الحسابات (قانون رقم 88، 2003، المادة 83)، كما لم يتضمن قانون ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة المصري وتعديلاته (قانون رقم 133،1951) في أي فترة زمنية سابقة تطبيق التغيير الإلزامي للمراجع سواء للشريك أو للمكتب ككل.

كما أن قواعد الحوكمة المصرية المطبقة على الشركات والبنوك وفقاً لأخر تعديل في عام 2018 (قرار الهيئة رقم 59، 2018) قد خلصت مؤخراً لضرورة تغيير مراقب الحسابات وذلك ضمن القواعد الاسترشادية اللازمة لاستمرار ترخيص مزاولة النشاط بحيث يتم تغيير المكتب ككل بعد مرور فترة زمنية بحد أقصى ست سنوات وخلال هذه الفترة يمكن تغيير الشريك بنفس المكتب ولا يعاد التعاقد مع نفس المكتب إلا بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ التغيير.

إلا أن كون هذه القواعد هي قواعد استرشادية يجعلها ترتبط بدرجة الامتثال الطوعي للشركات والبنوك في التطبيق وفي المقابل نجد أن سياسة مكاتب

المراجعة الكبرى العاملة في مصر تعارض تطبيق التغيير الإلزامي للمكتب ككل بشكل طوعي لكنها تتبنى تطبيق تغيير الشريك (أشرف محمد 2017)، ومن ثم يرى الباحث أن الشركات والبنوك المصرية غير ملزمة بتطبيق التغيير الإلزامي لمراقب الحسابات بل تستطيع الاحتفاظ بعلاقة تعاقدية ممتدة مع مكتب المراجعة بالتعاون مع أحد أو كل الشركاء وذلك دون وجود عائق قانوني.

2/4/4 المراجعة المشتركة وظاهرة تركز السوق

يعد الحد من سيطرة المكاتب الكبرى على سوق خدمات المراجعة وتحسين جودة الأداء المهنة لمراقبي الحسابات هو الهدف الأساسي لتطبيق المراجعة المشتركة(Bianchi, P.A 2018) وذلك من خلال تبادل المعرفة والخبرة بجانب القدرة على التحكم في التكلفة وظهور مؤسسات مراجعة جديدة قادرة على المنافسة (أحمد أشرف، 2014).

وتؤيد العديد من البحوث التطبيقية حدوث تراجع لظاهرة تركز السوق لصالح المكاتب الكبرى في عدة دول مؤخراً بعد تطبيق المراجعة المشتركة (Lesage et al, 2016: Kermiche and Piot, 2016) حيث تراجعت الحصص السوقية لمكاتب المراجعة الكبرى وتم الاستعانة بالمكاتب المتوسطة كمراجع ثاني أو الاعتماد بالكامل على المكاتب المتوسطة في أداء مهام المراجعة المشتركة.

وبالحديث عن تطبيق المراجعة المشتركة في قطاع البنوك نجد أن مراقبي الحسابات لديهم عبء إضافي مقارنة بمراجعة شركات القطاعات الأخرى حيث يلتزم مراقبي الحسابات بتقديم تقرير يتضمن راي يفيد بمدى التزام إدارة البنك الخاضع للمراجعة بتعليمات البنك المركزي حول إعداد التقارير والحسابات الختامية بجانب الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة المحلية مما يضيف عبء على مراقبي الحسابات أثناء تأدية عملهم.

وعلى الرغم من تأييد العديد من الدراسات لجدوى تطبيق المراجعة المشتركة لكن المتابع لواقع تعامل كل من الشركات ومكاتب المراجعة في هذا الأمر

يجد أن مكاتب المراجعة ذات الانتماء الدولي وخاصة المكاتب الكبرى تستطيع الاستفادة من تطبيق المراجعة المشتركة بحيث تحافظ على درجة تركز السوق لصالحها، حيث يرى الباحث أن ثمة اتفاقات غير رسمية قد تحدث مع المكاتب المتوسطة أو الصغيرة بحيث يتم الاشتراك فيما بينهم في تقديم خدمة المراجعة لكن دون مشاركة حقيقية من المكاتب المتوسطة أو الصغيرة مقابل حصولهم على نسبة من الأتعاب، ومن ثم تحافظ المكاتب الكبرى على مصالحها وبالتالي تقل ظاهرياً درجة تركز السوق، وتشير دراسة (Rodriguez, p et al 2017) إلى أن هذه الاتفاقات غير قابلة للتطبيق بين المكاتب الكبرى فيما بينهم بسبب احتدام المنافسة.

5/4 علاقة تركز سوق خدمات المراجعة في البنوك بجودة الأرباح

تمتاز البلدان ذات الأسواق المتقدمة بزيادة التنافسية والتطبيق الملزم لقواعد الحوكمة وحماية حقوق المستثمرين ومن ثم يُعتقد أن اتباع تلك البلدان لمجموعة من الإجراءات الحازمة سوف يحد من الظواهر السلبية التي تضر بمصالح المتعاملين مع أسواق المال ومنها ظاهرة تركز السوق ومن ثم ينعكس ذلك إيجاباً على تراجع ممارسات الشركات والبنوك نحو إدارة اربحاها بصورة تعسفية تضر بحقوق أصحاب المصالح.

وعلى النقيض من هذا الاعتقاد فقد توصلت دراسة طبقت على الشركات الأمريكية (Boone, Khurana et al. 2012) إلى تراجع جودة الأرباح المقاسة بالاستحقاقات الاختيارية بسبب زيادة درجة تركز سوق خدمات المراجعة، وعند التطبيق على البنوك الأمريكية توصلت دراسة (Fargher, N et al. 2019) إلى أن اعتماد البنوك على المكاتب الكبرى فقط كان له أثرا إيجابيا في تراجع ممارسات إدارة الأرباح وذلك بسبب التخصص الصناعي وأيضا التوزيع الجغرافي الذي تمتاز به هذه المكاتب عن المكاتب الأخرى، وفي سياق متصل أشارت دراسة أخرى اعتمدت على قاعدة بيانات دولية شملت 42 دولة من البلدان ذات الأسواق المتقدمة (Francis, Michas et al. 2013) إلى أن تحسن جودة أرباح الشركات على الرغم من استحواذ مكاتب الكبرى على خدمات المراجعة بهذه الأسواق وذلك

باستخدام عدة مقاييس بديلة للجودة، في حين تتراجع هذه الجودة في حالة سيطرة مكتب واحد أو اثنين فقط من المكاتب الكبرى على السوق.

وفي الحديث عن البلدان ذات الأسواق الناشئة ومنها مصر فثمة اعتقاد بأنها أكثر البلدان التي تتراجع بها جودة أرباح الشركات والبنوك العاملة بها بسبب تفشي ظاهرة تركز السوق، إلا أن عدة دراسات تشير إلى خلاف ذلك، حيث توصلت دراسة طبقت على الشركات والبنوك المصرية (عباس احمد 2017) إلى أن زيادة تركز السوق المصري في المجمل قد أدى إلى تراجع جودة الأداء المهني لمراقبي الحسابات في حين تحسنت الجودة في الشركات التي تراجع من قبل أكثر المكاتب استحواذا على خدمات المراجعة، حيث أوضحت الدراسة أن احتدام المنافسة بين المكاتب الكبرى يحفزها نحو تحسين جودة أدائها المهني.

وتأكيداً على الرأي السابق فقد توصلت دراسة طبقت على البنوك الأردنية (ربا سليمان 2016) لوجود علاقة ارتباط ضعيفة وتأثير محدود لتركز السوق على تحسن جودة التقارير المالية عند استخدام مقاييس مختلفة لقياس جودة التقارير المالية مثل راي المدقق والإفصاح الاختياري ونسبة التدفقات النقدية من التشغيل إلى صافي الأرباح هذا فضلاً عن وجود علاقة ارتباط ضعيفة وتأثير محدود لتركز السوق على تحسن الجودة بمقاييسها المختلفة، ومن ثم <u>يرى الباحث</u> أن هذه الظاهرة تحتاج لمزيد من الدراسة والتحليل في السوق المصري للوقوف على حقيقة طبيعتها في ظل اختلاف نمط الملكية وباستخدام مقاييس مختلفة لقياس جودة التقارير المالية بالبنوك.

6/4 نمط الملكية وعلاقة تركز سوق خدمات المراجعة بجودة الأرباح

تختلف البنوك في طبيعة نشاطها وحجم تعاملاتها ونصيبها السوقي كما تختلف في طبيعة أو نمط ملكيتها، وفي ذات السياق تأخذ ملكية البنوك المصرية إحدى ثلاث صور ما بين الملكية العامة الكاملة والملكية الخاصة الكاملة والملكية المختلطة، حيث بدأت الدولة المصرية في تملك البنوك مع قرارات التأميم في عام 1960 واستمرت حتى وقتنا الحالي.

وفي سياق متصل عن الحديث عن واقع التطبيق في البيئة المصرية نلاحظ تفاوتا كبيرا بين عدد البنوك وفروعها ونصيبها السوقي، حيث تشير أحدث إحصاءات البنك المركزي (البنك المركزي مارس 2020) إلى وجود 6 بنوك عامة من اصل 38 بنكا عاملا في مصر والبنوك المختلطة هي 4 بنوك والباقي يمثل البنوك الخاصة، وعلى الرغم من كثرة عدد البنوك الخاصة إلا أنها أقل في عدد الفروع من البنوك العامة وأقل استحواذا على ثقة إيداعات المصريين وقد يكون ذلك بسبب قدم البنوك العامة وسيطرتها على كامل الاقتصاد في عدة أزمنة تاريخية، وهو ما يضفي طابعاً خاصاً لحالة البنوك المصرية.

إلا أنه ثمة تغير يحدث في وقت إعداد الدراسة متمثل في تدشين الدولة لخطط الشمول المالي والتحول الرقمي والتي صاحبها بدء إجراءات طرح حصة حاكمة للقطاع الخاص في ملكية احد البنوك العامة وهو ما يلاحظ الباحث تكرار حدوثه في بعض المؤسسات العامة في قطاعات مختلفة تساهم في ملكيتها الدولة، ومن ثم <u>يرى الباحث</u> أن هذه الإجراءات تعد بداية لتطبيق توجه الدولة نحو تعهيد الخدمات العامة Outsourcing in the public services من خلال تراجع الملكية العامة في القطاع البنكي وقطاعات أخرى وإعطاء القطاع الخاص حصة أكبر في النشاط الاقتصادي قد تساهم في منح مزيد من الثقة للاقتصاد القومي، خاصة في ظل عدم وجود تأكيد على تفرد الملكية العامة في منح ضمانة في انضباط الأعمال مقارنة بالملكية الخاصة مثل أن تحقق البنوك العامة أعلى جودة لتقاريرها المالية مقارنة بالبنوك الخاصة.

و<u>يرى الباحث</u> أن ملكية البنوك قد تعطي تفسيراً أكثر دقة للعلاقة المحتملة بين جودة التقارير المالية للبنوك وبين ظاهرة تركز سوق خدمات المراجعة، وبناء على ما سبق فإن الدراسة الحالية تسعى للوصول إلى دليل تطبيقي للوقوف على حقيقة دور اختلاف نمط ملكية البنوك في تفسير العلاقة بين تركز سوق خدمات المراجعة وبين تحقق جودة التقارير المالية المقاسة وذلك من خلال أحد نماذج القياس المعتمدة والمستخدمة في العديد من الدراسات السابقة.

5- صياغة فروض الدراسة

يمكن اشتقاق فروض الدراسة على النحو التالي:

الفرض الأول: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تركز خدمات المراجعة وبين جودة التقارير المالية للبنوك المصرية في ظل اختلاف نمط الملكية"

الفرض الثاني: " لا يوجد تأثير معنوي لتركز خدمات المراجعة علي جودة التقارير المالية للبنوك المصرية في ظل اختلاف نمط الملكية "

6- الدراسة التطبيقية

يستهدف هذا الجزء عرض منهجية الدراسة التطبيقية والتي تتضمن مجتمع وعينة الدراسة ومتغيرات الدراسة ومصادر البيانات وحدود الدراسة ونموذج الدراسة والاختبارات الإحصائية.

1/6 مجتمع وعينة الدراسة

1/1/6 مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة كافة البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية وتأخذ شكل شركة مساهمة مقيدة أو غير مقيدة وتطبق المراجعة المشتركة الإلزامية، حيث يشير البنك المركزي المصري إلى أن عدد البنوك المصرية هو 38 بنك على اختلاف طبيعة الملكية والنشاط (البنك المركزي مارس 2020)، كما تشير أحدث بيانات البورصة المصرية إلى قيد أسهم 9 بنوك مصرية فقط بالجنيه المصري (البورصة المصرية،2020)، وتوضح البيانات السابقة إلى ميل البنوك المصرية إلى عدم القيد في البورصة المصرية إلا انها من اكثر القطاعات تطبيقاً لقواعد الحوكمة بسبب ما يفرضه البنك المركزي المصري من اشتراطات صارمة للتطبيق.

2/1/6 عينة الدراسة

اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية حكمية من البنوك المصرية المقيدة وغير المقيدة بإجمالي (180) مشاهدة لعدد 22 بنكا عامل في مصر خلال الفترة

من عام 2010 إلى عام 2019 وهي أقصى عدد من المشاهدات تم تجميعه من البيانات المالية المتاحة للبنوك المصرية، ولضمان تمثيل عينة الدراسة للمجتمع تم أخذ مشاهدات من مختلف أنماط الملكية الثلاثة وذلك على النحو التالي:

1- البنوك العامة: وهي البنوك التي تمتلكها الدولة بالكامل.
2- البنوك المختلطة: وهي البنوك التي تساهم في ملكيتها الدولة مع القطاع الخاص بشكل مباشر أو غير مباشر.
3- البنوك الخاصة: وهي البنوك التي يملكها القطاع الخاص بالكامل.

2/6 متغيرات الدراسة

يمكن من خلال فروض الدراسة تحديد المتغيرات في ثلاثة متغيرات مستقلة وستة متغيرات رقابية ومتغير تابع، وسوف تعتمد الدراسة على استخدام اللوغاريتم في قياس بعض المتغيرات لتفادي تشتت البيانات الناتج من التقلبات الكبيرة، وفيما يلي تعريف المتغيرات وكيفية قياسها.

1/2/6 المتغيرات المستقلة

يوضح الجدول التالي توصيف المتغيرات المستقلة للدراسة والتي تتمثل في حجم مكاتب المراجعة المشتركة في مراجعة البنوك المصرية.

الجدول رقم (1) – توصيف المتغيرات المستقلة

م	المتغير	الوصف	طريقة القياس
1	SIZE1	حجم المكتب الأول	متغير وهمي يأخذ قيمة (3) إذا كان المكتب من المكاتب الكبرى الأربعة ويأخذ قيمة (2) إذا كان المكتب من المكاتب المتوسطة ويأخذ المتغير قيمة (1) في حالة كون مراقب الحسابات هو الجهاز المركزي للمحاسبات.
2	SIZE2	حجم المكتب الثاني	
3	SIZE3	حجم المكتب الثالث	

3/2/6 المتغير التابع FTQ

ويمثل جودة التقارير المالية حيث يستخدم الباحث لقياس الجودة نموذج ميلر MILLER حيث تمثل القيمة المطلقة (بدون إشارة) لنتيجة النموذج مقياس على تحقق الجودة، ويأخذ نموذج ميلر المعادلة التالية:

$$MILLER= (\Delta WC/ CFO)_{t} – (\Delta WC/ CFO)_{t-1}$$

حيث ان:

- ΔWC تعني التغير في صافي راس المال العامل
- CFO تعني التغير في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

على أن يتم قياس جودة التقارير المالية من ناتج القيمة المطلقة للنموذج فاذا كانت النتيجة مساوية للصفر دل ذلك على عدم إدارة الأرباح أي تحقق جودة التقارير المالية في حين أن نتيجة النموذج الموجبة أو السالبة تشير إلى إدارة الأرباح بالزيادة أو النقص وكلما اقتربت النتيجة من الصفر دل ذلك على زيادة جودة التقارير المالية والعكس صحيح.

2/2/6 المتغيرات الرقابية

وهي المتغيرات الأخرى بخلاف المتغيرات المستقلة والتي يمكن أن تكون ذات علاقة بالمتغيرات التابعة والتي تم الاعتماد عليها بواسطة غالبية الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية وهي على النحو المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2) – توصيف المتغيرات الرقابية

م	المتغير	الوصف	طريقة القياس
1	OWNER	نمط الملكية	متغير وهمي يأخذ قيمة (3) إذا كان البنك من البنوك العامة ويأخذ قيمة (2) إذا كان المكتب من البنوك المختلطة ويأخذ المتغير قيمة (1) في حالة كون البنك من البنوك الخاصة.
2	REPORT	تقرير المراجعة	متغير وهمي يأخذ قيمة (1) إذا كان تقرير المراجعة متحفظا ويأخذ قيمة (0) في حالة التقرير غير المتحفظ.

3	GCO	الإفصاح عن الاستمرارية	متغير وهمي يأخذ قيمة (1) إذا أفصح مراقب الحسابات عن عدم الاستمرارية في تقرير المراجعة ويأخذ قيمة (0) إذا لم يتم الإفصاح.
4	RESTATE	إعادة الإصدار	متغير وهمي يأخذ قيمة (1) إذا تم إعادة إصدار القوائم المالية ويأخذ قيمة (0) إذا لم يتم إعادة الإصدار.
5	ASSETS	حجم البنك	لوغاريتم إجمالي الأصول في نهاية الفترة المالية
6	SAST	الاستدامة	متغير وهمي ويتم قياسه بترتيب الشركة في مؤشر الاستدامة المصري خلال فترة الدراسة على أن يتم عكس قيمة المؤشر عند الإدخال في البرنامج الإحصائي لتصحيح دلالة القيمة واستخدام اللوغاريتم لتفادى تشتت البيانات وفي حالة الشركات خارج المؤشر يأخذ المتغير قيمة (0).

3/6 نموذج الدراسة

سوف تعتمد الدراسة في اختبار الفروض الإحصائية على النموذج التالي:

$$FTQ_{it} = \beta 0 + \beta 1\ SIZE1_{it} + \beta 2\ SIZE2_{it} + \beta 3\ SIZE3_{it} + \beta 4\ OWNER_{it} + \beta 5\ REPORT_{lt} + \beta 6\ GCO_{it} + \beta 7\ RESTATE_{it} + \beta 8 ASSETS_{it} + \beta 9\ SAST_{it} + \varepsilon_{it}$$

4/6 مصادر بيانات الدراسة

اعتمد الدراسة التطبيقية على البيانات المالية للبنوك المصرية المنشورة والمتاحة على مواقع الإلكترونية لنشر المعلومات بجانب المواقع الإلكترونية للبنوك الممثلة للعينة وذلك خلال الفترة الزمنية من عام 2010 حتى عام 2019.

5/6 حدود البحث

تتمثل حدود البحث في التطبيق على قطاع البنوك المصرية المقيدة وغير المقيدة بالبورصة دون باقي القطاعات لكونه أكثر القطاعات تركيزا في سوق خدمات المراجعة بسبب التخصص وحساسية تعاملاته وتأثيرها على الاقتصاد الكلي.

6/6 تحليل مفردات عينة الدراسة

يتناول هذا الجزء تحليل لمفردات عينة الدراسة من واقع بيانات الدراسة التطبيقية وذلك على النحو المبين في الجداول التالية:

1/6/6 توزيع المشاهدات وفقاً لنمط الملكية

الجدول رقم (3) – توزيع المشاهدات وفقاً لنمط الملكية

نمط الملكية	عدد المشاهدات	عدد البنوك	النسبة
بنوك عامة	48	6	%27
بنوك مختلطة	32	4	%18
بنوك خاصة	100	12	%55
الإجمالي	180	22	%100

تشير بيانات الجدول السابق إلى سيطرة البنوك ذات الملكية الخاصة على مشاهدات العينة، وذلك على الرغم من عدم قيد غالبية أسهمها لكنها ملتزمة بقواعد الحوكمة الخاصة بالإفصاح ونشر المعلومات.

2/6/6 توزيع المشاهدات خلال فترة الدراسة

الجدول رقم (4) – توزيع المشاهدات خلال فترة الدراسة التطبيقية

السنوات	عدد المشاهدات	السنوات	عدد المشاهدات
2010	7	2015	19
2011	13	2016	18
2012	19	2017	20
2013	21	2018	19
2014	22	2019	22

يلاحظ من بيانات الجدول السابق أن التزام البنوك المصرية بقواعد الحوكمة التي تلزم بنشر التقارير المالية سنوياً أصبح ملحوظاً منذ عام 2010، كما تشير بيانات الجدول إلى توازن مشاهدات عينة الدراسة خلال فترة الدراسة.

3/6/6 توزيع المشاهدات وفقاً لحجم مكتب مراقب الحسابات

الجدول رقم (5) – توزيع المشاهدات وفقاً لحجم مكتب مراقب الحسابات

نمط الملكية	حجم مكتب المراجعة	المراجع الأول	المراجع الثاني	المراجع الثالث	الإجمالي
بنوك عامة	مكتب كبير BIG4	0	6	0	6
	مكتب غير كبير N-BIG4	0	15	4	19
	الجهاز المركزي للمحاسبات	23	0	0	23
	الإجمالي	23	21	4	48
بنوك مختلطة	مكتب كبير BIG4	0	0	0	0
	مكتب غير كبير N-BIG4	4	10	0	14
	الجهاز المركزي للمحاسبات	16	2	0	18
	الإجمالي	20	12	0	32
بنوك خاصة	مكتب كبير BIG4	67	12	0	79
	مكتب غير كبير N-BIG4	0	21	0	21
	الجهاز المركزي للمحاسبات	0	0	0	0
	الإجمالي	67	33	0	100
الإجمالي		110	66	4	180

م	حجم المكتب	إجمالي المشاهدات		نسبة تركز السوق	
1	مكتب كبير BIG4	85	85	%47	%47
2	مكتب غير كبير N-BIG4	54	139	%30	%77
3	الجهاز المركزي للمحاسبات	41	180	%23	%100

يتبين من الجدول السابق استبعاد الباحث لمكاتب المراجعة الصغيرة لكونها خارج سوق خدمات المراجعة في قطاع البنوك حيث أوضحت مشاهدات العينة اقتصار تعاقد البنوك مع المكاتب الكبرى أو المكاتب المتوسطة بجانب الجهاز المركزي للمحاسبات في حالة الملكية الحكومية الكاملة أو الجزئية.

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى أن البنوك الخاصة تفضل الاستعانة بالمكاتب الكبرى كمراجع أول والمكاتب المتوسطة N-BIG4 كمراجع ثاني في حين تفضل البنوك العامة والمختلطة اختيار مكاتب المراجعة المتوسطة كمراجع ثاني بعد الجهاز المركزي للمحاسبات كمراجع أول بحكم القانون، كما يشير الجدول السابق أيضا إلى استعانة بعض البنوك بمراقب حسابات ثالث وذلك في أوقات نادرة وذلك بسبب كبر حجم هذه البنوك والتوزيع الجغرافي لفروعها على مستوى الدولة.

ومن ثم يمكن القول إن سوق خدمات المراجعة المصري يتصف بالتركز لصالح مكاتب المراجعة الكبرى BIG4 عند مراجعة البنوك الخاصة المصرية كمراجع أول وثاني وذلك بنسبة تقدر بـ 47% وفقاً لحجم عينة الدراسة، ويرى الباحث أن النسبة الأكثر دقة هي نسبة تركز السوق في المكاتب الأجنبية ذات الانتماء الدولي والتي تشمل المكاتب الكبرى والمتوسطة (غير المكاتب الكبرى) حينها تصل النسبة الإجمالية إلى 77%.

في حين أن البنوك التي تساهم في ملكيتها الدولة (البنوك العامة والمختلطة) يستحوذ على مراجعة تقاريرها المالية الجهاز المركزي للمحاسبات بجانب المكاتب المتوسطة، ويعتقد الباحث هذه النتيجة بسبب الملكية الحكومية لهذه البنوك حيث لا تحتاج إلى إضفاء مزيد من الثقة على التقارير المالية من خلال مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة الكبرى.

4/6/6 توزيع المشاهدات وفقاً لتقرير المراجعة

الجدول رقم (6) – توزيع المشاهدات وفقاً لتقرير المراجعة

نمط الملكية	نوع التقرير		التقرير عن الاستمرارية		الإجمالي
	متحفظ	غير متحفظ	التقرير	عدم التقرير	
بنوك عامة	0	48	0	48	48
بنوك مختلطة	0	32	0	32	32
بنوك خاصة	2	98	6	94	100
الإجمالي	2	178	6	174	180

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن غالبية تقارير مراقبي حسابات البنوك المصرية هي تقارير مراجعة غير متحفظة (نظيفة) لا تتضمن التقرير عن عدم الاستمرارية وهو ما يعد مؤشرا على إدراك ممارسي مهنة المراجعة في الواقع العملي لمدى خطورة التقرير عن عدم الاستمرارية وأثره على مستخدمي القوائم المالية للبنوك، كما تعد هذه النتيجة مؤشراً إيجابياً على جودة المعلومات بالتقارير المالية للبنوك المصرية.

5/6/6 توزيع المشاهدات وفقاً لإعادة إصدار التقارير المالية

الجدول رقم (7) – توزيع المشاهدات وفقاً لإعادة إصدار التقارير المالية

نمط الملكية	إعادة إصدار	عدم إعادة إصدار	الإجمالي
بنوك عامة	0	48	48
بنوك مختلطة	0	32	32
بنوك خاصة	16	84	100
الإجمالي	16	164	180

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن البنوك المصرية التي شملتها الدراسة لا تميل إلى إعادة إصدار تقاريرها المالية إلا في حالات محدودة، كما تشير بيانات الجدول أيضا إلى أن أغلب حالات إعادة إصدار القوائم المالية كانت تخص البنوك الخاصة في حين لا تقوم البنوك العامة أو المختلطة بهذا الإجراء.

6/6/6 توزيع المشاهدات وفقاً لترتيب الاستدامة

الجدول رقم (8) – توزيع المشاهدات وفقاً لترتيب الاستدامة

نمط الملكية	عدد البنوك	عدد المرات	ترتيب عالي	ترتيب منخفض	الإجمالي
بنوك عامة	1	2	0	2	48
بنوك مختلطة	0	0	0	0	32
بنوك خاصة	5	15	10	5	100
الإجمالي	6	17	10	7	180

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن البنوك المصرية الممثلة في العينة لها تمثيل محدود في المؤشر المصري للاستدامة خلال فترة الدراسة، كما حصلت البنوك الخاصة على ترتيب عال في المرات المحدودة لدخولها في المؤشر، وجدير بالذكر أن عدم تمثيل البنوك المصرية في مؤشر الاستدامة لا يعني عدم تطبيقها لقواعد الحوكمة فهي ملزمة قانوناً بالتطبيق من قبل البنك المركزي لكن السبب المباشر هو ميل البنوك المصرية لعدم قيد أسهمها في البورصة المصرية ومن ثم قلة تواجدها في المؤشر.

7/6/6 توزيع المشاهدات وفقاً لجودة التقارير المالية

الجدول رقم (9) – توزيع المشاهدات وفقاً لجودة التقارير المالية

نمط الملكية	زيادة الجودة		نقص الجودة		إجمالي المشاهدات	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
بنوك عامة	41	%85	7	%15	48	%100
بنوك مختلطة	28	%88	4	%12	32	%100
بنوك خاصة	92	%92	8	%8	100	%100
الإجمالي	161	%89	19	%11	180	%100

توضح بيانات الجدول السابق إلى أن البنوك المصرية الممثلة في العينة يغلب عليها زيادة تحقق جودة التقارير المالية عند قياسها باستخدام نموذج ميلر، حيث اقتربت القيمة المطلقة لعدد (161) من المشاهدات بنسبة (89%) من الصفر للدلالة على زيادة تحقق جودة التقارير المالية.

وتوضح بيانات الجدول عدم صحة تفرد الملكية العامة في منح ضمانة في انضباط الأعمال مقارنة بالملكية الخاصة، حيث استطاعت إدارات البنوك الخاصة أن تحقق من خلال سياساتها الرشيدة مستوى جودة متقارب مع البنوك العامة والمختلطة، وقد يبرر هذه النتيجة الطبيعة الخاصة لهذا القطاع ومكانته في الاقتصاد الكلى وذلك بجانب الدور الرقابي الحازم الذي يؤديه البنك المركزي فضلا عن جودة الأداء المهني لمراقبي الحسابات المتخصصين في مراجعة البنوك على الرغم من وجود ظاهرة تركز سوق خدمات المراجعة.

7/6 الاختبارات الإحصائية

سوف يتم في هذا الجزء من الدراسة التطبيقية إجراء التحقق من توافر شروط الاختبار المعلمى ثم إجراء الإحصاءات الوصفية للمتغيرات وذلك تمهيداً لإجراء اختبارات الفروض الإحصائية.

1/7/6 تحقق شروط الاختبار المعلمى

يهدف هذا الجزء من الدراسة التطبيقية إلى التحقق من توافر شروط إجراء الاختبارات المعلمية وتشمل اختبار توزيع البيانات واختبار الارتباط الذاتي واختبار الازدواج الخطي وأخيرا اختبار تجانس البيانات ولذلك على النحو التالي:

1/1/7/6 اختبار توزيع البيانات

يهدف هذا الاختبار إلى التأكد من أن المجتمع الذي سحبت منه العينة تتبع بياناته التوزيع الطبيعي Normal Distribution ومن ثم تقييم مدى مناسبة استخدام الاختبارات المعلمية أو اللامعلمية لاختبار صحة الفروض، ويوضح الجدول التالي نتائج استخدام الاختبارات Kolmogorov-Smirnov Test & Shapiro-Wilk Test.

الجدول رقم (10) – نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

Variables	Kolmogorov-Smirnova		Shapiro-Wilk	
	Statistic	Sig.	Statistic	Sig.
FTQ	0.000	0.076	0.474	0.000
SIZE1	0.000	0.174	0.929	0.000
SIZE2	0.000	0.361	0.959	0.000
SIZE3	0.000	0.352	0.990	0.000
OWNER	0.000	0.099	0.677	0.000
REPORT	0.000	0.263	0.924	0.000
GCO	0.000	0.235	0.462	0.000
RESTATE	0.000	0.274	0.457	0.000
ASSETS	0.000	0.190	0.934	0.000
SAST	0.000	0.182	0.953	0.000
a. Lilliefors Significance Correction				

يتبين من الجدول الســـابق أن غالبية بيانات البحث تتبع التوزيع غير الطبيعي حيث يقل مستوى المعنوية المحسوبة عن مستوى المعنوية 5%، لذلك يلزم استخدام وتطبيق الاختبارات غير المعلمية عليها.

2/1/7/6 اختبار الارتباط الذاتي بين المتغيرات

يهدف هذا الاختبار إلى التأكد من أن مشاهدات المتغيرات في سلسلة زمنية ليس بها ارتباط ذاتي Autocorrelation والذي يؤدى للوصـــول لنتائج إحصائية بها تحيز، ويوضح الجدول التالي نتائج استخدام اختبار Durbin–Watson test.

الجدول رقم (10) – نتيجة اختبار الارتباط الذاتي بين المتغيرات

Model Summary					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	0.920a	0.96	0.94.6	0.1247	2.113
a. Predictors: (Constant), SIZE1, SIZE2, SIZE3, OWNER, REPORT, GCO, RESTATE, ASSETS, SAST b. Dependent Variable: FTQ					

توضح نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة اختبار Durbin–Watson test المحسوبة في علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع (FTQ) تساوى 2.113 وهي قيمة تقع داخل نطاق القيم الجدولية للاختبار (من 1.5 إلى 2.5) عند مســـتوى معنوية 5%، مما يعنى أن المتغيرات ليس بينها ارتباط ذاتي Autocorrelation.

3/1/7/6 اختبار الازدواج الخطي

يهدف اختبار الازدواج الخطي إلى التأكد من أن المتغيرات المســـتقلة ليس بينها ازدواج خطى متعدد Multicollinearity حتى تصـــبح النتائج الإحصائية أكثر دقة وغير متحيزة، ويوضح الجدول التالي نتائج استخدام اختبار VIF test.

الجدول رقم (11) – نتيجة اختبار الازدواج الخطي بين المتغيرات

Var	Tolerance	VIF
(Constant)	---	---
SIZE1	0.099	6.102
SIZE2	0.23	4.352
SIZE3	0.133	7.539
OWNER	0.819	1.221
REPORT	0.192	5.202
GCO	0.895	4.118
RESTATE	0.141	7.081
ASSETS	0.192	5.202
SAST	0.141	7.081

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن قيمة اختبار VIF test لغالبية المتغيرات هي أقل من القيمة الجدولية وقدرها 10، مما يعنى أن المتغيرات المستقلة ليس بها ازدواج خطي.

4/1/7/6 اختبار تجانس البيانات

يهدف هذا الاختبار إلى التأكد من وجود تجانس بين بيانات البحث Heterosedasticity مما يزيد من واقعية النتائج وإمكانية الاعتماد عليها، ويوضح الجدول التالي نتائج استخدام اختبار Levene's Test.

الجدول رقم (12) – نتيجة اختبار التجانس

Var	T	Sig.
(Constant)	3.979	0
SIZE1	-1.002	0.317
SIZE2	-0.907	0.365
SIZE3	1.05	0.294
OWNER	9.783	0.072
REPORT	-3.18	0.102
GCO	1.248	0.212
RESTATE	-0.141	0.888
ASSETS	-3.18	0.090
SAST	-0.141	0.888

يتبين من نتائج اختبار Levene's Test أن كافة المتغيرات تزيد القيمة المحسوبة عن مستوى المعنوية 5%، إذن لا يوجد بينها عدم تجانس.

8/6 الإحصاءات الوصفية

في هذا الجزء من الدراسة التطبيقية سوف يتم عرض بعض المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات البحث مثل عدد المشاهدات والمدي وأقل قيمة وأكبر قيمة والمتوسط والانحراف المعياري.

الجدول رقم (7) – الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

VAR	N	Range	Minimum	Maximum	Mean	Std. Dev
FTQ	180	24.477	0.000	24.477	1.926	2.997
SIZE1	180	2	1	3	2.680	1.516
SIZE2	180	2	1	3	2.082	0.116
SIZE3	180	2	1	3	1.110	0.119
OWNER	180	2	1	3	2.531	0.247
REPORT	180	1	0	1	0.644	0.201
GCO	180	1	0	1	0.548	0.052
RESTATE	180	1	0	1	0.612	0.119
ASSETS	180	3.67	1.19	4.86	2.859	0.567
SAST	180	1.377	0.100	1.477	0.596	0.557

تشير نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة إلى أن كافة متوسطات قيم المتغيرات تتوسط قيم الحد الأدنى والأقصى مما يشير إلى تقارب البيانات وانخفاض تشتتها.

9/6 اختبار الفروض الإحصائية

1/9/6 اختبار صحة الفرض الأول

سوف يتم في هذا الجزء اختبار صحة الفرض الأول كما يلي:

- الفرض العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تركز خدمات المراجعة وبين جودة التقارير المالية للبنوك المصرية في ظل اختلاف نمط الملكية.
- الفرض البديل: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تركز خدمات المراجعة وبين جودة التقارير المالية للبنوك المصرية في ظل اختلاف نمط الملكية.

وسوف يتم اختبار صحة الفرض من خلال مصفوفة ارتباط بيرسون Pearson's Correlation Matrix لقياس معنوية العلاقة.

الجدول رقم (9) – نتائج اختبار Pearson's Correlation Matrix

Correlations						
		SIZE1	SIZE2	SIZE3	OWNER	REPORT
FTQ	Pearson Cor	0.326*	0.007*	0.036**	0.034*	-0.212
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.000	0.000	0.000	0.150
	N	180	180	180	180	180
FTQ		GCO	RESTATE	ASSETS	SAST	
	Pearson Cor	-0.011	0.958**	0.907**	0.390**	
	Sig. (2-tailed)	0.071	0.000	0.000	0.000	
	N	180	180	180	180	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). *. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).						

تشـير نتائج مصـفوفة ارتباط بيرسـون إلى وجود علاقة ارتباط معنوية إيجابية بين تركز خدمات المراجعة وبين جودة التقارير المالية للبنوك المصـرية، كما أشـارت النتائج لوجود علاقة ارتباط معنوية إيجابية بين نمط ملكية البنوك وحصـول البنك على ترتيب بمؤشـر المسـئولية بتحقق جودة التقارير المالية في حين تشـير النتائج لعدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين التقرير عن الاسـتمرارية ونوع تقرير المراجع بجودة التقارير المالية للبنوك المصرية.

وترجح النتائج السـابقة رفض الفرض العدم الأول القائل بأنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصـائية بين تركز خدمات المراجعة وبين جودة التقارير المالية للبنوك المصرية في ظل اختلاف نمط الملكية ".

2/9/6 اختبار صحة الفرض الثاني

سوف يتم في هذا الجزء اختبار صحة الفرض الثاني كما يلي:

- **الفرض العدم: لا يوجد تأثير معنوي لتركز خدمات المراجعة علي جودة التقارير المالية للبنوك المصرية في ظل اختلاف نمط الملكية.**
- **الفرض البديل: يوجد تأثير معنوي لتركز خدمات المراجعة علي جودة التقارير المالية للبنوك المصرية في ظل اختلاف نمط الملكية.**

حيث يتم اختبار صحة الفرض الثاني من خلال نموذج الانحدار الخطى المتعدد Multiple Linear Regression Model لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة وذلك على النحو المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (15) – معالم نموذج الانحدار المتعدد

Model Summary						
Model	**R**		**R Square**	**Adjusted R Square**	**Std. Error of the Estimate**	**Durbin-Watson**
1	**0.920a**		**0.96**	**0.94.6**	**0.1247**	**2.113**
				ANOVA		
Model			**Sum of Squares**	**Mean Square**	**F**	**Sig.**
1	**Regression**		**121.59**	**12.15**	**68.65**	**.0000a**
	Residual		**30.24**	**0.01**		
	Total		**151.83**			
a. Predictors: (Constant), SIZE1, SIZE2, SIZE3, OWNER ,REPORT, GCO, RESTATE, ASSETS, SAST. Dependent Variable: FTQ						

Model		**Unstandardized Coefficients**	
		B	**Std. Error**
1	**(Constant)**	**0.163**	**0.100**
	SIZE1	**0.905**	**0.024**
	SIZE2	**0.008**	**0.044**
	SIZE3	**0.227**	**0.003**
	OWNER	**0.897**	**0.177**
	REPORT	**- 0.226**	**0.003**
	GCO	**- 0.102**	**0.091**
	RESTATE	**0.087**	**0.081**
	ASSETS	**0.191**	**0.011**
	SAST	**0.202**	**0.095**
a. Dependent Variable: FTQ			

تشير معالم نموذج الانحدار إلى معنوية النموذج عند درجة (0.000)، كما أن النموذج يمكن الاعتماد عليه في تفسير مشكلة الدراسة حيث أن معامل

التحديد (96%) ومعامل التحديد المعدل (94.6%) وقيمة F (68.65) وبمعامل ارتباط (92%)، مما يعني أن تركز سوق خدمات المراجعة بجانب المتغيرات الرقابية ومنها نمط الملكية تفسير جانباً كبيرا يعتد به في تحقق جودة التقارير المالية.

ويمكن تفسير النتيجة السابقة بان مكاتب المراجعة المعتمدة من البنك المركزي لديها درجة كبيرة من الاحترافية والتخصص الصناعي عند مراجعة القوائم المالية للبنوك المصرية تتناسب مع حساسية القطاع البنكي وتأثيره المباشر على الاقتصاد الكلي حيث يندر في ظل هذه العوامل تدخل إدارة البنوك في التقليل جودة تقاريرها المالية.

وترجح النتائج السابقة رفض الفرض العدم القائل بأنه " لا يوجد تأثير معنوي لتركز خدمات المراجعة علي جودة التقارير المالية للبنوك المصرية في ظل اختلاف نمط الملكية "

ويمكن وفقاً للنتيجة السابقة صياغة نموذج الانحدار في المعادلة التالية:

$$FTQ_{it} = 0.163 + 0.905\ SIZE1_{it} + 0.008\ SIZE2_{it} + 0.227\ SIZE3_{it} + 0.897\ OWNER_{it} - 0.226\ REPORT_{lt} - 0.102\ GCO_{it} + 0.087\ RESTATE_{it} + 0.191\ ASSETS_{it} + 0.202\ SAST_{it} + \varepsilon_{it}$$

7- نتائج الدراسة

1- تشير بيانات الدراسة التطبيقية إلى سيطرة البنوك ذات الملكية الخاصة على مشاهدات العينة ومن ثم مجتمع الدراسة، كما تشير هذه البيانات إلى أن البنوك الخاصة هي أكثر البنوك المصرية التزاماً بقواعد الحوكمة الخاصة بنشر المعلومات على الرغم من ميلها لعدم القيد في البورصة.

2- تشير نتائج الدراسة بان سوق خدمات المراجعة المصري سوق شديد التركيز في مكاتب المراجعة ذات الانتماء الدولي بنسبة 77% وفي مكاتب المراجعة الكبرى بنسبة 47% وذلك على حساب البنوك المحلية مع تركز حدوث هذا الظاهرة عند مراجعة القوائم المالية للبنوك الخاصة.

3- تشير بيانات الدراسة التطبيقية إلى أن غالبية تقارير مراقبي حسابات البنوك المصرية هي تقارير مراجعة غير متحفظة (نظيفة) ولا تتضمن التقرير عن عدم الاستمرارية.

4- تشير بيانات الدراسة التطبيقية إلى أن البنوك المصرية التي شملتها الدراسة لا تميل إلى إعادة إصدار تقاريرها المالية إلا في حالات محدودة، كما تشير بيانات الجدول أن أغلب حالات إعادة إصدار القوائم المالية كانت تخص البنوك الخاصة في حين لا تقوم البنوك العامة أو المختلطة بهذا الإجراء.

5- تشير بيانات الدراسة التطبيقية إلى أن البنوك المصرية الممثلة في العينة لها تمثيل محدود في المؤشر المصري للاستدامة خلال فترة الدراسة، كما تحصل البنوك الخاصة على أعلى ترتيب في المؤشر في المرات المحدودة لدخولها في المؤشر.

6- وجدير بالذكر أن عدم تمثيل البنوك المصرية في مؤشر الاستدامة لا يعني عدم تطبيقها لقواعد الحوكمة فهي ملزمة قانوناً بالتطبيق من قبل البنك المركزي لكن السبب المباشر لحدوث هذا التمثيل الضعيف هو قلة عدد البنوك المقيدة في البورصة ومن ثم قلة تواجدها في المؤشر.

7- تشير بيانات الدراسة التطبيقية إلى أن البنوك المصرية الممثلة في العينة يغلب عليها زيادة تحقق جودة التقارير المالية عند قياسها باستخدام نموذج ميلر سواء كانت ملكية البنك عامة أم مختلطة أم خاصة.

8- تشير نتائج التحليل الإحصائي للدراسة إلى وجود علاقة معنوية إيجابية بين تركز سوق خدمات المراجعة المصري وبين تحقق جودة التقارير المالية للبنوك المصرية بغض النظر عن نمط ملكية البنك.

9- توصلت الدراسة لنموذج كمي معنوي لتفسير الأثر المعنوي على تحقق جودة التقارير المالية في ظل تركز سوق خدمات المراجعة.

10- تُرجح النتائج السابقة عدم صحة تفرد الملكية العامة في منح ضمانة في انضباط الأعمال مقارنة بالملكية الخاصة، حيث استطاعت إدارات

البنوك الخاصة أن تحقق من خلال سياساتها الرشيدة مستوى جودة متقارب مع البنوك العامة والمختلطة.

11- كما تعني النتائج السابقة أن مكاتب المراجعة المعتمدة من البنك المركزي تحظى بدرجة كبيرة من جودة الأداء المهني لمراقبي الحسابات العاملين بها تتمثل في الاحترافية والتخصص الصناعي بما يتناسب مع حساسية القطاع البنكي وتأثيره المباشر على الاقتصاد الكلي وذلك بجانب الدور الرقابي الحازم الذي يؤديه البنك المركزي حيث يندر في ظل هذه العوامل تدخل إدارة البنوك على اختلاف نمط ملكيتها في التقليل من جودة تقاريرها المالية على الرغم من وجود ظاهرة تركز سوق خدمات المراجعة.

8- توصيات الدراسة

1) يوصي الباحث الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة أن تعمل خلال مناقشات قانون المحاسبة والمراجعة المزمع إصداره أن يتجه المشرع للحد من ظاهرة تركز سوق خدمات المراجعة، بحيث يقلل من تركز السوق في قطاع اقتصادي معين لصالح مكتب أو اثنين فقط من مكاتب المراجعة والعمل على ضمان حصة عادلة للمكاتب المحلية في ضوء قواعد المنافسة العادلة وأن كان تركز السوق لم يؤثر على جودة التقارير المالية في أحد القطاعات.
2) يوصي الباحث أن تقوم الدولة من خلال القانون الجديد بتقديم حزمة من الحوافز لتشجيع مكاتب المراجعة المحلية الصغيرة على اندماج وتكوين كيانات اقتصادية ضخمة تستطيع من خلالها تعظيم إمكانياتها البشرية (EGUASA 2017) بزيادة كفاءتهم ومهارتهم وجذب المتميزين لتتمكن من منافسة المكاتب الكبرى والمكاتب ذات الانتماء الدولي للتقليل من درجة تركز السوق (هدى محمد 2019).
3) يوصي الباحث أن يتم وضع الضمانات اللازمة لضمان تمثيل عادل لكافة مكاتب المراجعة على اختلاف سمعتها ضمن المنظمات المهنية بحيث يحدث توازن بين مصالح هذه المكاتب في كافة القواعد المهنية والتشريعات التي تشارك في صياغتها ومناقشتها.

4) يوصي الباحث بتطبيق المراجعة المشتركة بصورة طوعية بخلاف الصورة الإلزامية في القطاعات التي يحددها القانون مع اختيار المكتب الثاني من غير المكاتب الكبرى أو ذات الانتماء الدولي.
5) يوصي الباحث أن تستغل الدولة خطط الشمول المالي والتحول الرقمي التي تعتمدها الدولة حاليا في إقناع الأفراد في منح مزيد من الثقة لإيداعاتهم في البنوك الخاصة وذلك في ظل ما أشارت إليه الدراسة من تحقق جودة تقاريرها المالية وحصولها على ثقة مراقبي الحسابات وذلك بهدف دعم الموقف المالي والاستثماري لهذه البنوك والحصول على حصة أكبر من سوق الخدمات البنكية بجانب البنوك العامة.
6) يوصي الباحث اتخاذ الدولة لمزيد من الإجراءات لجعل دور القطاع الخاص أكثر قوة في الاقتصاد الكلي دون منافسة غير عادلة من البنوك العامة وذلك من خلال طرح مزيد من حصص الملكية للقطاع الخاص وتراجع الملكية العامة والاكتفاء بدور المنظم للقطاع البنكي خاصة مع ما توصلت إليه الدراسة من تزايد جودة التقارير المالية للبنوك الخاصة بالتوازي من البنوك العامة.

9- مقترحات الدراسات المستقبلية

1) يقترح الباحث إجراء مزيد من البحوث التطبيقية حول مشكلة الدراسة الحالية مع باقي القطاعات المالية غير المصرفية مثل قطاع التامين والتأجير التمويلي .... إلخ.
2) يقترح الباحث دراسة أثر الشمول المالي في الحد من ظاهرة تركز سوق خدمات المراجعة في البنوك المصرية.
3) يقترح الباحث دراسة أثر رقمنه البنوك المصرية في زيادة تركز سوق خدمات المراجعة في المكاتب الكبرى.
4) يقترح الباحث دراسة تأثير الأتعاب غير العادية على جودة التقارير المالية للبنوك المصرية.
5) يقترح الباحث دراسة تأثير التغير والاحتفاظ بمراقب الحسابات على جودة التقارير المالية في ضوء ظاهرة تركز سوق خدمات المراجعة.

10- المراجع

1/10 المراجع العربية

1/1/10 الدوريات العربية

1. احمد أشرف، عبد الحميد. (2014). المراجعة المشتركة كأداة لزيادة جودة المراجعة – دراسة ميدانية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الرابع ،165-219.
2. أحمد عبد القادر، القرني. (2015). درجة تركز سوق المراجعة في الشركات المدرجة بسوق الأسهم-حالة المملكة العربية السعودية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث،601 – 620.
3. أشرف محمد، منصور. (2017). "رؤية تحليلية انتقادية لتدوير المراجعين الخارجيين في بيئة الأعمال المصرية: دراسة ميدانية." مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول،91-155.
4. ربا سليمان، سالم. (2016). العوامل المحددة لتركز سوق مهنة التدقيق الخارجي في الأردن وثرها على جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
5. عباس احمد، رضوان وآخرون. (2017). تركز سوق المراجعة وأثره على جودة الأرباح المحاسبية – دراسة تطبيقية في سوق المراجعة المصري، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد الواحد والأربعون، العدد الثاني، 259 – 294.
6. عبده محمد، عبده. (2012). أثر التخصص القطاعي بمهنة المراجعة الخارجية على تقديرات الخطر الملازم بالبنوك التجارية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

7. نبيل ياسين، أحمد حامد. (2018). العوامل المسببة لتغيير المراجع الخارجي وانعكاسه على جودة التقارير المالية–دراسة ميدانية في بيئة الأعمال السعودية، مجلة الفكر المحاسبي
8. هبه عبد القادر، العيتاني وحسام عبد المحسن، العنقري. (2012). تركيز السوق وآثاره على تنظيم مهنة المراجعة – دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول،47–110.
9. هدي محمد، محمد. (2019). قياس قدرة اندماج شركات الم ا رجعة الصغيرة على تحقيق الميزة التنافسية ودرجة التركيز في سوق خدمات المراجعة المصري مع دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول،511–564.
10. هشام فاروق، مصطفي. (2008). التخصص القطاعي لمراقبي الحسابات والطبيعة الاقتصادية لسوق خدمة المراجعة في مصر دراسة ميدانية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، 1–62.

2/1/10 الإصدارات والنشرات والقوانين والمواقع العربية

1. البنك المركزي المصري. (2020). النشرة الإحصائية الشهرية، متاحة على الرابط https://bit.ly/2Qb7elM، تاريخ الدخول مارس 2020.
2. البورصة المصرية. (2020). الأسهم المقيدة، قطاع البنوك، متاح على الرابط https://bit.ly/2W3il3Y، تاريخ الدخول مارس 2020.
3. قانون 133. (1951). قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، الجريدة الرسمية، العدد 81، جمهورية مصر العربية، متاح على: https://goo.gl/rzXugm، تاريخ الدخول مارس 2020.
4. قرار 59. (2018). الهيئة العامة للرقابة المالية، تعديل قواعد حوكمة الشركات الصادرة بالقرار 107 لعام 2016، جمهورية مصر العربية، متاح على:https://goo.gl/6n5Lw8، تاريخ الدخول مارس 2020.

10/2 Bibliography

10/2/1 Periodicals

1. **Anis, A. (2014). "Auditors' perceptions of audit firm rotation impact on audit quality in Egypt." Accounting & Taxation 6(1): 105-120.**
2. **Beattie, V., et al. (2003). "And then there were four: A study of UK audit market concentration - causes, consequences and the scope for market adjustment." Journal of Financial Regulation and Compliance 11(3): 250-265.**
3. **Bianchi, P.A. (2018). "Auditors' Joint Engagements and Audit Quality: Evidence from Italian Private Companies." Contemporary Accounting Research 35(3): 1533-1577.**
4. **Bigus, J. and Zimmermann, R.-C. (2008). "Non-Audit Fees, Market Leaders and Concentration in the German Audit Market: A Descriptive Analysis." International Journal of Auditing 12(3): 159-179.**
5. **Boone, J. P., et al. (2012). "Audit Market Concentration and Auditor Tolerance for Earnings Management". Contemporary Accounting Research 29(4): 1171-1203.**
6. **Carrera, N. & Trombetta, M. (2018). "Small is big! The role of 'small' audits for studying the audit market." Revista Contabilidade & Finanças 29(76):9-15**
7. **Carson, E., et al. (2014). "Audit Market Structure and Competition in Australia." Australian Accounting Review 24(4): 298-312.**
8. **Choi, J.-H., et al. (2017). "Audit Market Concentration and Audit Fees: An International Investigation." SSRN Electronic Journal.**
9. **Chukwunedu, O. (2013). "Audit Market Concentration- An Empirical Study." Accounting Frontier 4: 264-275.**

10. **de Groot, E.(2018)." Audit Market Dynamics: Effects on Audit Quality." Research in Business and Economics 1:107-121.**
11. **EGUASA, B. E. (2017). "Audit Market Concentration and Audit Quality in Nigeria." IOSR Journal of Business and Management 19(9): 1-9.**
12. **Elbayoumi, A., et al. (2019). "Development of Accounting and Auditing in Egypt: Origin, Growth, Practice and Influential Factors." The Journal of Developing Areas 53(2): 205-220.**
13. **Eshleman, J. (2013). "The effect of audit market concentration on audit pricing and audit quality : the role of the size of the audit market." Doctoral Dissertations Louisiana State University. Available at: https://bit.ly/2U0G43l.**
14. **Fargher, N., et al. (2019). " Do Banks Audited by Specialists Engage in Less Real Activities Management? Evidence from Repurchase Agreements." Auditing: A Journal of Practice & Theory, Forthcoming 38(1) :149-169.**
15. **Francis, J. R., et al. (2013). "Does Audit Market Concentration Harm the Quality of Audited Earnings? Evidence from Audit Markets in 42 Countries." Contemporary Accounting Research 30(1): 325-355.**
16. **Groff, M. and Salihović, A. (2016). "Audit market concentration for the segments of listed and non-listed auditees in Slovenia." Journal of Economics and Business XIX(1): 31-49.**
17. **Harber, M. & Marx, B. (2019). "An analysis of the possible impact of mandatory audit firm rotation on the transformation and market concentration of the South African audit industry." Journal of Economic and Financial Sciences 12(1):1-14**
18. **Indyk, M.(2019). " Mandatory audit rotation and audit market concentration-evidence from Poland." Economics and Business Review 5 (19): 90-111**

19. **Ishak, A. M., et al. (2013). "Audit Market Concentration and Auditor's Industry Specialization." Procedia - Social and Behavioral Sciences 91: 48-56.**
20. **Kermiche, L. & Piot C. (2018). "The Audit Market Dynamics in a Mandatory Joint Audit Setting: The French Experience." Journal of Accounting, Auditing & Finance 33(4): 463-484.**
21. **kermiche, L. and Piot, Charles. (2016). "The Audit Market Dynamics in a Mandatory Joint Audit Setting – The French Experience." Journal of Accounting, Auditing & Finance ,1–22.**
22. **Lesage C., et al. (2016)."Consequences of the Abandonment of Mandatory Joint Audit: An Empirical Study of Audit Costs and Audit Quality Effects." European Accounting Review 26(2): 311-339.**
23. **Mališ, S. & Brozović M. (2015). "Audit Market Concentration-Evidence from Croatia." Ekonomski Vjesnik/Econviews 28(2): 339-356.**
24. **Narayanaswam, R. & Raghunandan, K. (2019)." The Effect of Mandatory Audit Firm Rotation on Audit Quality, Audit Fees and Audit Market Concentration: Evidence from India. " IIM Bangalore Research Paper No. 582 , SSRN Electronic Journal.**
25. **Nathalie, G. & Schatt A. (2006). "Determinants of Audit Fees for French Quoted Firms." Managerial Auditing Journal 22(2): 1-38.**
26. **Rodriguez, p., et al. (2017). " Market power and audit market collusion: the Spanish case." Academia Revista Latinoamericana de Administración 30(3): 344-361.**
27. **Schaen, M. & Maijoor, S. (1997). "The Structure of the Belgian Audit Market: The Effects of Clients' Concentration and Capital Market Activity." International Journal of Auditing 1(2): 151-162.**
28. **Van Raak, J., et al. (2019). "The effect of audit market structure on audit quality and audit pricing in the**

private-client market." Journal of Business Finance & Accounting 1-33.

29. **Velte, P. & Stiglbauer, M. (2012). "Audit market concentration and its influence on audit quality." International Business Research 5(11): 146.**

10/2/2 Reports, Conferences and publications

E.C. European Commission. (2010), GREEN PAPER-Audit Policy: Lessons from the Crisis. Available at: https://goo.gl/MHieKG. access 3/2020.

11- ملحق الدراسة - البنوك الممثلة لعينة الدراسة

1. البنك الأهلي المصري	2. بنك التعمير والإسكان
3. البنك الأهلي المتحد	4. بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
5. البنك التجاري الدولي	6. بنك القاهرة
7. البنك العربي الإفريقي الدولي	8. بنك بلوم مصر
9. البنك المصري لتنمية الصادرات	10. بنك عودة – مصر
11. بنك الكويت الوطني	12. بنك فيصل الإسلامي
13. بنك الاتحاد الوطني	14. بنك قطر الوطني الأهلي
15. بنك الاستثمار العربي	16. بنك قناة السويس
17. بنك الإسكندرية	18. بنك مصر
19. بنك الإمارات دبي الوطني	20. بنك كريدي اجريكول
21. بنك البركة	22. مصرف أبو ظبي الإسلامي